

مادة ٩ - يجوز للبرليس وللنبوة الأمر بالقبض على المتهم كا يجوز للنبوة أن تصدر أمرًا بمحبه احتياطيا ولا يكون هذا الأمر نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنبوة إذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصل النبوة في أثناء هذه المدة على إذن بالكتابة من القاضي الجزاكي بامتدادها طبقا لنص المادة ٣٧ من قانون تحقيق الاعنایات .

وكل حكم يصدر طبقاً لنصوص هذا القانون يكون راجع التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف.

مادة ١٠ - يعين وزير الداخلية بقرار منه المدن والقرى المشار إليها في المادة الثانية ويقرر شروط الالتحاق بهذه الملاجئ والخروج منها.

مادة ١١ - تلغي الفقرة (رابعا) من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات
الأهلي والفتراتان (رابعا وخامسا) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٦٣، الخاص بالمنشدين والمشبوهين .

مادة ١٢ — على وزير الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نامر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدرسای مادرین فی ۲۹ صفر سنه ۱۳۹۲ (۱۹۷۲) برپه س

شروع

وزير الداخلية فوزي الحقاني رئيس مجلس الوزراء (بالنهاية)
فهود هبى القبسي محمد هلي محمد هلي

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٣

بفتح اعتداد أصناف بمبلغ ٣٩٥٩ جنيهًا في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣

شُحْنَ شُرَادُ الْأَوَّل مَلِكُ شُصْرَ
فَزَرَ بُجْلَسَ الشِّيُوخِ وَبُجْلَسَ التَّزَابِ الْقَانُونِ الَّتِي نَصَّهُ وَقَدْ حَسَدَنَا عَلَيْهِ
وَأَصْدَرَنَا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الفصل ١٣
وزارة المواصلات الفرع ٤ مصلحة البريد الباب الثاني مصاريف عمومية
اعتماد اضافي بمبلغ ٢٩٥٩ جنيها (ألفين وتسعمائة وتسعة وسبعين جنيها) لتسوية
التجاوز المتوفى في اعتمادات الباب الثاني .

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول من ميزانية المصانع المشار
إليها.

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَحْن فَهْرَاد الْأَزْل مَلِك فَصَر

قرر مجلس الشيوخ و مجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين كل شخص ^{صحيح}
البيعة ذكرها كان أو أنثى يبلغ عمره خمس عشرة سنة أو أكثر وجد منسولاً
في الطريق العام أو في المحال أو الأماكن العمومية ولو ادعى أو تظاهر
بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أي شيء .

مادة ٢٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا كل شخص غير صاحب البناء وجدف الظروف المبينة في المادة السابقة متسللا في مدينة أو قريةنظم لها ملاجئ وكان التحاقه بها ممكنا .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل من قول في الظروف المبينة في المادة الأولى يتصنع الإصابة بمروج أو عاهات أو يستعمل أية وسيلة أخرى من وسائل الغش لاكتساب عطف الجمهور.

مادة ٤ — يعاقب بالعقوبة المبينة في المادة السابقة كل شخص يدخل بدون إذن في منزل أو محل مأهول به بغرض التسول .

مادة ٥ - يعاقب بنفس العقوبة كل منسؤول وجدت معه أشياء تزيد قيمتها على مائة قرش ولا يستطيع إثبات مصدرها .

مادة ٦ - يعاقب بنفس المقدمة :

(١) كل من أغرى الأحداث الذين تقل سنه عن خمس عشرة سنة على التسول .

(٢) كل من استخدم صغيرا في هذه السن أو سلمه لآخر يعرض التسول .
وإذا كان المتهم ولبا أو وصيا على الصغير أو مكلفا بلاحظته تكون العقوبة
الحبس من ثلاثة إلى ستة شهور .

مادة ٧ - في حالة العود تكون عقوبة الهرأتم المنصوص عليها في هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٨ - في جميع الأحوال التي يحكم فيها على المسؤول غير صحيح البنية في إحدى البرائم المنصوص عليها في هذا القانون يأمر القاضي بادخاله في الملجأ بعد تنفيذ العقوبة .

(٢) قيد الطلبة

مادة ٤ - يكون لدى كل كلية سجل لقيد الطلبة .
كل طالب يريد الحصول على أحدى الشهادات أو الدبلومات أو الدرجات المقررة بمقتضى قوانين الجامعة ولوائحها والتي تمنع بعد أداء امتحان تعمده أحدى الكلمات يجب عليه أن يقيد نفسه في سجل الكلية المذكورة في أول كل سنة .

ويجب إجراء القيد قبل افتتاح الدراسة . وللعميد أن يرخص بصفة استثنائية باجرائه لغاية أول نوفمبر . ولا يجوز الترخيص بالقيد بعد هذا التاريخ إلا بقرار من مجلس الكلية .

مادة ٥ - بعده كل كلية ملف لكل طالب يحتوى على :
(١) الأوراق المقدمة لإجراء القيد .
(٢) بيان بأحوال الطالب الدراسية وتواريختها (القيد ، الامتحان ، درجات الامتحان ، الاعادة) .
(٣) بيان بالعقوبات التأديبية الموقعة عليه وأسباب القرارات الصادرة بها .

مادة ٦ - يدون في مجلات القيد بالكلية اسم كل طالب ولقبه وتاريخ وجهة ميلاده و محل إقامته الشخصي و محل إقامة والده أو ولد أميه والألقاب العلمية والدبلومات والشهادات المقدمة منه وتاريخ أول قيد له والسنة الدراسية التي تقييد فيها ونتائج امتحاناته والعقوبات الموقعة عليه وأسباب القرارات الصادرة بها .

مادة ٧ - يعطى بالجوان كل طالب مقيده تذكرة يكون عليها صورته الفوتوغرافية ونحو الكلية ، ولا تصلح هذه التذكرة إلا لسنة دراسية واحدة . وتحدد كل سنة بعد إعادة تذكرة السنة السابقة وعند فقد التذكرة يجوز إعطاء الطالب صورة أخرى منها .

مادة ٨ - الطلبة المقيدة أسماؤهم في أحدى الكليات طبقاً للمادة ٤ من هذه اللائحة تقيدهم الجامعة بالجوان ومن تلقاء نفسها في سجل يحفظ بها . وتدون في هذا السجل البيانات المشار إليها في المادة ٦ وكذلك البيانات الخاصة برسوم القيد .

(٣) الانتساب

مادة ٩ - كل شخص يريد متابعة الدراسة في إحدى الكليات من غير أن يرغب في الحصول على شهادة أو دبلوم أو درجة جامعية يجوز انتسابه بناء على طلبه وبعد موافقة الكلية المختصة .
ولا يتشرط للانتساب أي لقب على أو دراسات خاصة .
ويجوز أن يمنع المنسب شهادة ثبوت مواطنته على الدراسة التي تابها .

مادة ٢ - على وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه

نامر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرسی عادين في ٢٩ صفر سنة ١٣٥٢ (٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣)

فؤاد

بأمر حضرة حاكم البلاطة

وزير المواصلات وزير المالية (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
براهيم شهبي حريم محمد هفيق

هرسوم

وضع لائحة النظم الدراسى والتادبى للجامعة المصرية

حن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ الصادر بإعادة تنظيم الجامعة المصرية المعديل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣

وعلى ما قرره مجلس الجامعة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣
وبناء على ما عرضه طينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسينا بما هو آت :

(١) الدراسة والامتحانات

مادة ١ - تبدأ الدراسة يوم السبت الأول من أكتوبر وتنتهي في ١٥ مايو .

ومن ذلك يجوز لمجلس الجامعة مراعاة لمتضييات العمل أن يقرر بناء على طلب مجلس الكلية المختصة افتتاح الدراسة قبل السبت الأول من أكتوبر أو إطالتها إلى ما بعد ١٥ مايو .

ولا يجوز عقد الامتحانات في المدة المحددة للدراسة .

مادة ٢ - تنقسم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين . وتعطل الدراسة مدة عشرة أيام بين الفصلين في الميعاد الذي يحدده مجلس الجامعة كل سنة . وفي شهر رمضان ترتيب الدراسة ترتيباً ملائماً .

مادة ٣ - يجوز لمدير الجامعة في حالة الإخلال بالنظام أن يقف الدراسة كلها أو بعضها . وهذا الإجراء يجب عرضه على مجلس الجامعة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .